مثّل رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر الأول لاتحاد الإعلاميات العرب

الحمود: الكويت تؤمن إيمانا كاملا بحرية الرأي والتعبير

الشيخ سلمان الحمود متحدثا

.. ويتقدم الحضور خلال حفل الافتتاح

رابعة حسين مكي الجمعة

أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي الشيخ سلمان الحمود أمس الاحد ايمان دولة الكويت الكامل بحرية الرأي والتعبير وإيلائها مجابهة العنف بكل اشكاله اهمية كبرى عبر استراتيجية اعلامية تشترك فيها المؤسسات الاعلامية الرسمية والخاصة.

جاء ذلك في كلمة القاها الشيخ سلمان الحمود ممثلا عن سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء راعي المؤتمر الاول لاتحاد الاعلاميات العرب الذي افتتح أمس ويستمر حتى اليوم الاثنين.

وأوضح ان هذه الاستراتيجية تأتي في ضوء ما يشهده وطننا العربي من غزو ثقافي وفني وفكري عبر اعمال تلفزيونية وسينمائية وماتنقله وسائل التواصل الاجتماعي من منتج اعلامي مرئي ومسموع ومقروء يحتوي على مضامين ترسخ العنف لدى اوساط الناشئة والشباب.

وأضاف ان تلك المضامين والرسائل تعد تحديات حقيقية تحتاج الى وقفة جادة من كل المؤسسات الاعلامية الرسمية والخاصة بوسائلها التقليدية والجديدة تكون قادرة على التصدي لهذه الظاهرة التي باتت تشكل عبئا امنيا قبل ان تكون مشكلة اجتماعية.

وذكر الشيخ سلمان الحمود ان «ما يشتمل عليه الاعلام الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي من بعض الدعوات التحريضية لمستخدميه للدخول في تجارب غريبة عن قيم المجتمع وعاداته وتقاليده لا يسهل مراقبتها قد ساهم بشكل او بآخر بنشر العنف في المجتمع العربي».

وأفاد ان ذلك دفع وزارة الاعلام الى تنظيم المؤتمر العربي لوسائل التواصل الاجتماعي تحت شعار (هشتاق الكويت) عام 2015 بمشاركة عربية واسعة لافتا الى العمل على تجهيز دورته الثانية التي تواكب اعلان (الكويت عاصمة الشباب العربي 2017) ما يعد تحصينا وتثقيفا للشباب العربي من اخطار الاعلام الجديد ودعما للاستخدام الامثل له في عمليات البناء والتنمية.

ولفت الى ان مواجهة قضية العنف تتطلب مشاركة جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتأتي في مقدمتها وسائل الاعلام بمختلف اشكالها بما تمتلكه من خصائص وامكانات تكنولوجية متنوعة تساعدها في التأثير الايجابي على المجال المعرفي والوجداني والسلوكي للفرد.

وأضاف الشيخ سلمان الحمود ان ذلك يتطلب تغيير انماط الحوار والطرح الاعلامي الى ما يرسخ لقيم التسامح والمحبة والاخاء وقبول الآخر والتعايش مع مجتمع متعدد الثقافات ونبذ افكار الغلو والتطرف والعنف والارهاب.

جانب من تكريم وزير الإعلام الكويتي الأسبق محمد السنعوسي

أسماء حبشي

وأشار الى ان دور الاعلام لم يكن مقصورا على تقديم سبل الترفيه والتسلية بل يحمل رسالة نبيلة تستمد سمو مقصدها ورقي غايتها بما تقدمه للمجتمع من تثقيف وتوعية فكرية تثري العقل الانساني بفكر اعلامي مستنير للمشاركة في البناء والتنمية.

وأوضح ان دور الاعلام يتمثل ايضا في مواجهه كل اشكال وصور الفساد وهو ما يتحقق معه التطور الحضاري والاستقرار المجتمعي الذي لن يجد العنف مكانا فيه او فكرا يتبناه داخل مجتمع تسوده قيم التسامح والاخاء والسلام.

وأعتبر الشيخ سلمان الحمود ان المواثيق الدولية لم تترك حرية الاعلام والرأي التي اقرتها على اطلاقها لكنها ربطت تلك الحرية بالمحافظة على الضرورات الوطنية والمجتمعية الامر الذي يحتم على وسائل الاعلام ان تلعب دورا ايجابيا داخل الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية باعلام ايجابي هادف وبناء.

وشدد على ضرورة ان يقوم الاعلام بتثبيت القيم الدينية والاجتماعية الصحيحة وتدعيمها وتوعية الافراد باللجوء الى استخدام الحوار والعقل وارساء قيم التسامح عند التعامل مع الآخرين في حل مشاكله بدلا من اللجوء الى العنف من خلال منتج اعلامي يعلي قيمة الفكر الثقافي والحضاري والانساني.

ونقل تمنيات سمو رئيس مجلس الوزراء بأن يخرج المؤتمر بتوصيات من شأنها دعم رسالة الاعلام لمجابهة فكر العنف والتطرف متمنيا للضيوف طيب الاقامة في بلدهم الثاني الكويت مركز الانسانية العالمي (عاصمة الشباب العربي 2017).

من جانبها اكدت نائب رئيس اتحاد الاعلاميات العرب رئيس فرع الاتحاد بالكويت رابعة حسين مكي الجمعة في كلمتها انه ليس من قبيل المصادفة ان تستضيف الكويت المؤتمر الاول لاتحاد الاعلاميات العرب إذ انها كانت ومازالت من اوائل الدول الداعمة لاي عمل عربي يعزز كيان الامة ويقوي روابطها ويأخذ بيدها نحو الازدهار والتطور.

وأضافت الجمعة انه ليس من قبيل الصدفة ايضا ان يحظى اتحاد الاعلاميات العرب بالدعم من اعلى المستويات في دولة الكويت فالجميع يؤمن بأن الاعلام بات المؤثر الاهم ان لم يكن الاول على مختلف الاصعدة.

وأوضحت ان هناك من يستخدم الاعلام ليبث سموما خطيرة من آراء وافكار سياسية واجتماعية ودينية مشبوهة ومشوهة منوهة بأنه «في العشرية الاخيرة بتنا نواجه اعلاما من نوع آخر لم نألفه من قبل».

وأشارت الى ان هناك اعلاما يتجاهل رسالته وهدفه ولا يستقرئ ثوابت الامة ولا يميز بينها مضيفة انه عندما يهتز الامن القومي تسقط جميع المعايير الاخرى ويصبح الولاء والانتماء اهم من اي مصالح شخصية وغير شخصية ما يحملنا جميعا المسؤولية.

وذكرت ان الاعلام يهدف ويروج الى ايصال معلومة جميلة تقوي روابط المجتمع ولا تشوه صورته وتزيده تواصلا جميلا وتفاعلا اجمل معربة عن اسفها من وجود اعلام يسعى للصدام والتفرقة يكون الجمهور ضحية له.

بدورها قالت رئيسة اتحاد الاعلاميات العرب اسماء حبشي في كلمة مماثلة ان الاتحاد كان حلما تحقق حيث مرت سنة كاملة على انشاءه واصبح له تواجد في الساحة الاعلامية العربية من خلال المشاركات في احداث ومناسبات مختلفة منها الاحتفال بالمرأة العربية في شهر المرأة واليوم العالمي لها وتكريم نخبة من السيدات المتميزات في مختلف المجالات.

واضافت حبشي ان الاتحاد قام بعمل دورات تدريبية لمنتسبيه بالشراكة مع مؤسسات تنموية ورعاية اعلامية للعديد من المهرجانات منها مهرجان المرأة العربية ومهرجان عاصمة الموضة العربية.

وأفادت ان المؤتمر الاول المقام على ارض الكويت بعنوان (الاعلام والعنف) جاء نتيجة ماتشهده المجتمعات العربية في الآونة الراهنة من عنف نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي كان سببا في زيادة وتيرة ومعدلات العنف الذي يعاني منه المجتمع ككل وتعاني منه المرأة بدرجة اكبر كونها الاضعف على سلم الحقوق.

وأوضحت ان العنف ضد المرأة قضية لها ابعادها الانسانية والاخلاقية والدينية والاجتماعية والسياسية ومواجهتها تتطلب تكاتفا اجتماعيا يشمل اطراف عدة منها الاعلام الذي له مسؤولية كبيرة في تشكيل الثقافة وتغيير التوجهات الاجتماعية ازاء المرأة وصورتها وحقوقها.

ولفتت الى انه ادراكا من اتحاد الاعلاميات العرب لاهمية الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري في كل قضايا المرأة ومنها العنف ضدها بجميع اشكاله يولي الاتحاد اهمية قصوى لتلك القضية لتغيير السياسات الخاصة بها ورفع الوعي بقضاياها في المجتمعات العربية.

وأكدت حبشي ان الاعلام يلعب دورا مهما في كسر (التابوهات) وتحدي الفكر التقليدي وطرح الافكار الجديدة وتقديم الحلول في اطار رؤية مستقبلية واعية من خلال البرامج المختلفة بالفضائيات العربية ومن خلال الاعمال الدرامية التي لها تأثير كبير في خلق وعي ايجابي حول قضايا المرأة.

واوضحت انه انطلاقا من ذلك كله جاء التفكير في انعقاد مؤتمرنا الاول للاعلاميات العرب تحت عنوان (الاعلام والعنف) لمناقشة تلك القضية بطريقة لا تجعلها مجرد قضية فئوية معزولة عن قضايا المجتمع.

وقالت انه «علينا كإعلاميات واعلاميين ان نقيم تناول الاعلام العربي لحضور المرأة خلال احداث الثورات العربية وما بعدها خاصة ما يتعلق بدورها الفاعل في الثورة وكذا ما تعرضت له من عنف مختلف الاشكال تراوح بين الاعتداء والعنف الجنسي والخطف والقتل».

ودعت حبشي الى «تعزيز دور الخطاب الاعلامي في مواجهة الارهاب الذي تواجهه المنطقة العربية بل يواجهه العالم والذي يمثل عنفا كبيرا ضد المرأة» مبنية ان وضع المرأة من قوة الى ضعف يؤثر علي الامن القومي للدولة ككل ويجب في النهاية تقديم خطاب ديني معتدل قائم علي وعي وثقافة دينية صحيحة.

وشهد حفل افتتاح المؤتمر تكريم وزير الاعلام الكويتي الاسبق محمد السنعوسي ورؤساء افرع الاتحاد في الدول العربية.

كما شهد عرض فيلم وثائقي تناول عددا من ابرز الاعلاميات الكويتيات اللاتي ساهمن في نهوض الاعلام الكويتي منذ نشأته مثل فاطمة حسين ونورية السداني وانيسة محمد جعفر واقبال الأحمد وغنيمة المرزوق وعايشة اليحيى ومنى طالب فضلا عن التطرق لانجازات اتحاد الاعلاميات العرب خلال العام الماضي.

◆ مواجهة العنف تتطلب مشاركة جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية
◆ الجمعة: الكويت داعمة لأي عربي يعزز كيان الأمة ويقوي روابطها
◆ حبشي: العنف ضد المرأة قضية لها أبعاد كثيرة

أكد أن غرامة مخالفة البناء لا تقل عن 5000 ولا تتجاوز 10000 دينار

المنفوحي: تشديد العقوبات على من تثبت مسؤوليته بإقامة مبان من دون ترخيص

م. أحمد المنفوحي

أصدر مدير عام بلدية الكويت م. أحمد المنفوحي تعميم إداريا يحمل رقم (1/2017) يقضي فيه بان قانون البلدية الجديد رقم (33/2016) قد أصبح نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في الثاني عشر من يوليو 2016.

وأكد المنفوحي في تعميمه بان المشرع في سبيل مواجهة ظاهرة التجاوزات في أعمال البناء والقضاء عليها ارتأى وضع المادة (39) من القانون والتي أفرد فيها حكما بتشديد العقوبات على كل من ثبت مسئوليته من أصحاب المكاتب والدور الاستشارية الهندسية أو المهندسين أو المشرفين أو المقاولين عن إقامة مباني بدون ترخيص أو الإشراف على تنفيذها أو أي مخالفات بناء أخرى وذلك لمنع التجاوز من كل الأطراف المعنية بعملية البناء المخالف والتي تضمنت غرامة لا تقل عن (خمسة الاف دينار كويتي) ولا تتجاوز (عشرة الاف دينار كويتي وسحب ترخيص المكتب الهندسي وإيقاف تصنيف المقاول وإبعاد المخالف غير الكويتي إبعادا إداريا عن البلاد.

واختتم المنفوحي تعميمه مهيبا بالجهات المعنية الالتزام بقانون وأنظمة البلدية المنظمة حرصا على عدم الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية والغرامة التي نصت عليه المادة (39) السالفة بخلاف المسئولية التأديبية الناتجة عن المخالفة.

الفريق الرقابي يحرر 6 إنذرات و6 مخالفات

الشمري: استجابة اثنين من ملاك العقارات بإزالة مخالفتهم

م. فلاح الشمري

إحدى المخالفات

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن استجابة اثنين من ملاك العقارات بإزالة مخالفاتهم وذلك بعد أن قامت الاجهزة الرقابية بفرع بلدية محافظة حولى بتوجيه إنذارات لهم لمخالفتهم التي تضمنت إضافة دور خدمات ودور معلق غير مطابق للمخطط جاء ذلك خلال حملة ميدانية نفذتها إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بفرع بلدية محافظة حولي شملت العقارات المخالفة لقانون البناء بمنطقة السالمية والتي أسفرت عن تحرير (6) مخالفات اشتملت على زيادة نسبة البناء واضافة بناء للعقار غير مطابق للمخطط المرخص به.

وأوضح مدير فرع بلدية محافظة حولي م. فلاح الشمري بأن الحملة الميدانية التي قامت بها الأجهزة الرقابية بفرع بلدية المحافظة جاءت بناء على تعليمات مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي بتشديد الرقابة على مخالفات البناء في السكن الخاص والاستثماري والمباني قيد الإنشاء.

وأشار الشمري إلى تواصل الحملات المكثفة فضلا عن الحملات الدورية التي تقوم بها الأجهزة الرقابية على العقارات بكافة مناطق المحافظة.

وأختتم الشمري تصريحه بانه قد تم وضع خطة عمل لمتابعة المباني في (السكن الخاص- الاستثماري) قيد الانشاء للتأكد من مدي مطابقتها المخططات المرخصة واشتراطات البلدية، مشددا على تطبيق القانون 33/2016 على كل من يخالف سواء من ملاك العقارات او المكاتب الهندسية او المقاولين المنفذين.

«السكنية» تدعو مستحقي بدل الإيجار لإبلاغها بتغيراتهم الاجتماعية والوظيفية

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

دعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية أمس الأحد المواطنين ممن لهم طلبات إسكانية ويصرف لهم بدل إيجار ضرورة إبلاغها بكل ما يطرأ من تغييرات على حالتهم الاجتماعية أو الوظيفية أو ملكياتهم العقارية.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي إن ذلك يأتي إعمالا لنص المادة (19) من لائحة الرعاية السكنية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (31) لسنة 2016 التي حددت الحالات التي يوقف فيها صرف بدل الإيجار.

وعددت المؤسسة هذه الحالات بالتمتع بحكم الوظيفة بسكن أو بدل سكن أو بدل إيجار نقدي أو أي بدل يصرف لهذا الغرض تحت أي مسمى وشراء عقار أو قسيمة خاصة والطلاق دون وجود أبناء والزواج من غير كويتية غير مقيمة بصورة دائمة داخل الكويت ووفاة صاحب الملف أو زوجته دون وجود أبناء.

وأضافت أن الحالات تشمل أيضا المشترك في تخصيص بديل سكني ما لم يتم استبعاده والمشترك في ملكية بديل سكني بحصة تساوي الثلث فأكثر ولم يتنازل عنها للآخرين المشتركين معه في الملكية والمؤجر عليه مسكن من المساكن الحكومية المؤجرة.

وأوضحت المؤسسة أن الأثر المترتب على عدم إخطارها بمثل تلك التغييرات المخالفة للقانون العام هو تراكم تلك المبالغ كمديونيات لصالح المؤسسة والتي تغدو بالتالي واجبة التحصيل ممن صرفت له دون وجه حق بحسبان أن أموال المؤسسة أموال عامة.

وشددت على ضرورة مراجعة المواطنين المؤسسة العامة للرعاية السكنية (إدارة خدمة المواطن) في منطقة جنوب السرة خلال اوقات الدوام الرسمي وموافاتها بالمستندات المطلوبة.

وذكرت أن المستندات المطلوبة هي شهادة راتب تفصيلية حديثة لرب الأسرة ومدد اشتراك بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وشهادة من السجل العقاري بشأن الملكية العقارية لجميع أفراد الأسرة وصورة من وثائق الملكية إن وجدت.

وأضافت أن من المستندات المطلوبة أيضا صورة من وثيقة الطلاق في حال وقوعه وصورة من شهادة الوفاة في حال وفاة صاحب الطلب أو زوجته وصور من حصر ورثة في حالة وفاة صاحب الملف.